في الكلية اي في الكلية والجزئية بان تكون احدهما كلية والاخرى
جزئية وانما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة فلو
قيد بعد قوله في الكلية والجزئية بقولنا بهما قلنا ايضا لكان
ليكون اشارة اليه اعني قوله الى اتفاقهما في الوحدات المذكورة
وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما
في الكلية والجزئية لانا الكليتين قد يكذبان كقولنا كل انسان
كاتب بالفعل ولا شيء من الانسان بكاتب بالفعل والجزئيتين
قد يصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان
ليس بكاتب بالفعل فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس
اعني فنقيض الجزئية الكلية لا الجزئية وان كانا لمتضيتين
مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات من المحصورات
في الحقيقة فرجعنا انها في وقوع الجزئيات قال والعكس الخ
اقول من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس وهو
عبارة عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا والمحمول موضوعا

ثم قال

مع بقاء الكيف اي السلب والايجاب اي ان كان الاصل موجبا كان
العكس ايضا كذلك وان كان الاصل سالبا كان العكس ايضا كذلك
ومع بقاء التصديق والتكذيب اي ان كان الاصل صادقا فالعكس
كان كان العكس ايضا كذلك وان كان كاذبا كان العكس ايضا كذلك
كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان جعلنا المحمول الاول
ثانيا والثاني اولا وقلنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا ان
نعكس قولنا لا شيء من الانسان بحجر قلنا لا شيء من الحجر بانسان
ولو كما قال المصنف العكس هو جعل الجزء الاول من القضية ثانيا
والجزء الثاني اولا لكان اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا
وما هو المحمول لا يصير موضوعا اصلا ولان سلمنا ذلك لكن
يخرج عن التعريف عكس الشرطيات وانما اعتبر بقاء السلب
والايجاب لانهم تتبعوا جميع القضايا ولم يجدوا في الاكثر بعد
جعل العكس المذكور صادقة كاذبة للاصل الا موافقة لها
في السلب
في الاصل والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)